

Distr.: General
29 January 2015

Original: Arabic

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السبعون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ١٠٧ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

استيقظت مدينة دمشق يوم الأحد ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، على وقع أصوات انفجارات صاروخية عشوائية، استهدفت أحيائها المدنية الآمنة، وأطفالها ونساءها وشيوخها الأبرياء. في ذلك اليوم، أطلقت الجماعات الإرهابية المسلحة أكثر من ٤٠ قذيفة صاروخية من عيار ١٠٧ مم، وقذائف هاون وكاتيوشا على أحياء سكنية آمنة متعددة في العاصمة دمشق، تحوي منازل ومستشفيات ومدارس ومقار رسمية لسفارات ومنظمات دولية، ما أدى إلى استشهاد ستة مدنيين وجرح أكثر من ٥٣ آخرين، بينهم العديد من الأطفال، وإلحاق أضرار مادية كبيرة في الممتلكات.

وقد تبني مسؤولية هذه الأعمال الإرهابية ما يسمى بـ "جيش الإسلام" الإرهابي، حيث أعلن قائده المدعو زهران علوش، عبر شبكات التواصل الاجتماعية بأن: "لواء الصواريخ يتأهب لشن حملة صاروخية على العاصمة دمشق... وأنه حفاظا على أرواح المسلمين المقيمين في العاصمة، يمنع التحول أو الخروج إلى الوظائف أو الطرقات اعتبارا من الأحد....".



إن تزامن هذه الأعمال الإرهابية مع ازدياد وتيرة المصالحات المحلية، وبدء المشاورات التمهيدية في العاصمة الروسية، موسكو، وخروج آلاف المدنيين المحاصرين من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة بمساعدة من الجيش العربي السوري والدولة السورية من الغوطة الشرقية هرباً من بطش هذه الجماعات إلى كنف الدولة للشعور بالأمن والأمان، ما هو إلا دليل على إصرار الجماعات الإرهابية المسلحة على إفشال أي محاولة لإيجاد حل سلمي للأزمة في سورية، لما في نجاح هذه الجهود السياسية والسلمية من ضرب لمخططات قوى إقليمية ودولية معروفة، التي تنفذها هذه الجماعات الإرهابية المسلحة، المعروفة بتبنيها الفكر الوهابي الإقصائي التكفيري.

تأتي الأعمال الإرهابية الأخيرة، في إطار استمرار سلسلة التفجيرات الإرهابية المماثلة التي شهدتها معظم المحافظات السورية، منذ أربع سنوات، على يد عصابات الإجرام والارتزاق المأجورة من قبل بلدان في المنطقة وخارجها، لا سيما من قبل السعودية وفرنسا اللتان تقومان بتوفير الدعم المادي واللوجستي للإرهابيين، وتؤمن لهم الغطاء السياسي والإعلامي بقصد إيهامهم بإمكانية الإفلات من العقاب على الجرائم اللاإنسانية التي يرتكبونها بحق شعب سورية. وفي هذا السياق، تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية بأن هذه الأعمال الإرهابية الجبانة، التي استهدفت المدنيين في ذروة نشاطاتهم اليومية، وتزامنها مع ذهاب التلاميذ إلى مدارسهم والموظفين إلى أماكن عملهم، لن يفلح في النيل من صمود الشعب السوري ودفاعه البطولي عن استقلاله وسيادته وحرية وكرامته.

إن هذه الأعمال الإرهابية الوحشية التي تستهدف المدنيين الأبرياء تستوجب كف بعض الدول المعروفة عن وصف هذه الجماعات بـ "المعارضة المعتدلة"، وتسميتها باسمها الحقيقي "الجماعات الإرهابية"، بما فيها ما يسمى بـ "جيش الإسلام"، التي استهدفت قذائفه أحياء دمشق السكنية الآمنة، خاصة وأن تقرير الأمين العام الأخير حول تنفيذ القرارات رقم 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) (S/2015/48)، قد أشار حرفياً في الفقرة (10) منه، إلى ما يلي: "بتاريخ 2 كانون الأول/يناير 2014، اتفقت جبهة النصرة وأحرار الشام وجيش الإسلام على تشكيل مجلس قيادة موحدة وغرفة عمليات مشتركة ومحكمة شرعية في منطقة القلمون".

إن الجمهورية العربية السورية تكرر مطالبتها مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة إدانة هذه الأعمال الإرهابية، واتخاذ ما يلزم لمحاسبة مرتكبيها ومن يقف خلفهم من دول وقوى إقليمية ودولية، وبشكل خاص السعودية وتركيا وفرنسا وقطر، التي تجاهر وتفاخر بدعمها لتلك الجماعات الإرهابية المسلحة وتؤمن المأوى والملاذ والتدريب لمنفذيها،

هذه الجماعات الإرهابية التي تعيثُ فساداً في سورية والمنطقة، وباتت أخطار أفكارها الإقصائية وأعمالها الإرهابية تُهدِّدُ دول العالم كافة. كما تطالب سورية بإدراج هذه الجماعات الإرهابية المسلحة على قوائم مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حيدر علي أحمد

المستشار

القائم بالأعمال بالنيابة
